

مادة (٢٠)

يعتمد أمين النفط نتائج امتحانات آخر العام فى سنتى النقل وكذلك السنة النهائية .

مادة (٢١)

لا تسرى أحكام هذا القرار على طلبة معهد شئون النفط المسجلين بالسنتين الثانية والثالثة للعام الدراسى ١٩٨٤/١٩٨٥ م .

مادة (٢٢)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ويلغى كل حكم يخالفه ، وينشر فى الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر فى : ١٩ رجب ١٣٩٣ من وفاة الرسول

الموافق : ١٩ أبريل ١٩٨٤ ميلادى

قرار اللجنة الشعبية العامة
رقم (٢٥٨) لسنة ١٩٨٤ م
بانشاء معهد النفط للتأهيل والتدريب

اللجنة الشعبية العامة ،،

بعد الاطلاع على قانون النفط رقم ٢٥/٥٥ والقوانين المعدلة له
وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٦ م ولائحته
التنفيذية ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨١ م بشأن نظام المرتبات
للعاملين الوطنيين بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه ،

وعلى قرار الامانة العامة لمؤتمر الشعب العام رقم ١٠/٧٩ م باعادة
تنظيم المؤسسة الوطنية للنفط .

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٦ اغسطس ١٩٧٠ م
بانشاء معهد شئون النفط ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة باعادة تنظيم امانة النفط
الصادر في ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ م .

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة باعادة تنظيم امانة الصناعات
الثقيلة رقم ١٤٧٠/١٩٨١ م ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (١٣٤١) لسنة ١٩٨١ م
بقواعد تعيين العاملين الخاضعين لاحكام القانون رقم (١٥) لسنة ٨١ م ،
وبناء على ما عرضه أمين النفط بمذكرته رقم ١٩٠ لسنة ١٩٨٤ م ،

« قـرـرـت »

مادة (١)

ينشأ وفقا لاحكام هذا القرار معهد فنى متخصص لتأهيل وتدريب
العناصر الوطنية فى مختلف مجالات الصناعات النفطية يسمى (معهد
النفط للتدريب والتأهيل) . تكون له الشخصية الاعتبارية العامة
ويتبع أمين النفط .

مادة (٢)

يكون المقر الرئيسى للمعهد مدينة طرابلس ويجوز بقرار من أمين
النفط بناء على اقتراح اللجنة الشعبية للمعهد نقل هذا المقر الى أية
جهة اخرى داخل الجماهيرية ، كما يجوز وبنفس الكيفية انشاء فروع
جديدة للمعهد أو الغاء فروع قائمة .

مادة (٣)

يهدف المعهد الى اعداد وتأهيل وتدريب العناصر الوطنية لسد احتياجات قطاع النفط وشركات أمانة الصناعات الثقيلة ذات العلاقة من التخصصات اللازمة وذلك عن طريق تنفيذ ومتابعة المخططات المعتمدة لذلك في القطاعين .

ويعمل المعهد بصورة خاصة على ما يلي :

- أ) تنفيذ المناهج والبرامج الدراسية والتدريبية المنصوص عليها في هذا القرار أو القرارات واللوائح الصادرة تنفيذا له ، واقتراح السبل الكفيلة بتطويرها وملاءمتها لاحتياجات الصناعات النفطية .
- ب) اقامة الدورات التدريبية القصيرة أو متوسطة الاجل وعقد الندوات والحلقات الدراسية في مختلف مجالات الصناعات النفطية وذلك في اطار الخطط المعتمدة لبرامج التأهيل والتدريب والتطوير في القطاعين وبالتنسيق مع الجهات المشرفة على تنفيذها .
- ج) اجراء الدراسات وتطوير البحوث العلمية والتقنية المتعلقة بالصناعات النفطية وذلك بالقدر اللازم لتحقيق أغراض المعهد وسير العمل به .
- د) التركيز على الجوانب التطبيقية للتأهيل والتدريب والتطوير مع الاهتمام بالقدر اللازم بالتكوين النظرى .

مادة (٤)

تتولى ادارة المعهد لجنة شعبية تشكل وتحدد اختصاصاتها وفقا لاحكام القانون رقم ٨١/١٣ م بشأن اللجان الشعبية ، وتساعدتها لجنة استشارية غير متفرغة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها قرار من أمين النفط بالتنسيق مع أمين اللجنة الشعبية العامة للصناعات الثقيلة ، وتتكون من بعض مديري التدريب ومن المختصين بشئون التدريب والصيانة والعمليات في القطاعين .

وتختص اللجنة الاستشارية بصورة عامة بتقديم المشورة اللازمة فيما يخص تطوير المعهد من الناحيتين الادارية والفنية ، واسس اعداد الخطط اللازمة لسير العمل به بما يتفق واحتياجات القطاعين وكذلك تقديم الاقتراحات المتعلقة باعداد وتطوير المناهج والبرامج المعمول بها في المعهد وفروعه وتعديلها المواكبة تطورات الصناعات النفطية واحتياجاتها الفعلية والمستقبلية ، وتجتمع هذه اللجنة بدعوة من أمين اللجنة الشعبية للمعهد مرة كل ثلاثة أشهر وكلما دعت الحاجة الى ذلك .

مادة (٥)

تعمل اللجنة الشعبية للمعهد على تحقيق أهداف المعهد وفروعه والرفع من مستوى أدائه وكفاءته ، كما تتولى ادارته وتصريف شؤونه على النحو الوارد في هذا القرار .

وتقوم على الاخص بما يلي : -

(أ) اعداد الخطة العامة للمركز وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة في القطاعين .

(ب) اعداد مشروع الميزانية التقديرية والميزانية العمومية .

(ج) اعداد الهيكل التنظيمي وملاك المعهد .

(د) اعداد اللوائح الداخلية الخاصة بالشؤون الادارية والمالية

وشؤون المنتجين وبما لا يخالف القانون رقم (١٥) لسنة

١٩٨١م المشار اليه ، واللوائح والقرارات الصادرة بمقتضاه .

(هـ) اعداد اللوائح المتعلقة بمناهج ونظم التدريب بالمعهد .

(و) الاشراف على مستخدمى المعهد واتخاذ أو اقتراح الاجراءات

المتعلقة بشؤونهم الوظيفية في اطار هذا القرار والقوانين

والقرارات الاخرى النافذة .

(ز) اصدار اوامر الصرف من ميزانية المعهد .

(ح) اعداد التقارير والبيانات والدراسات والاحصائيات المتعلقة

بنشاط المعهد ورفعها الى أمين النفط وتقديم الاقتراحات

المتعلقة بالمعهد والرفع من مستوى أدائه .

ولا تعد قرارات اللجنة الشعبية المتعلقة بالبنود أ ، ب

ج ، د ، هـ ، من هذه المادة نافذة الا بعد اعتمادها من

أمين النفط .

مادة (٦)

تكون للمعهد لجنة امناء تتكون من أمين النفط وأمين اللجنة

الشعبية العامة للصناعات الثقيلة وأمين اللجنة الشعبية العامة للتعليم

وأمين اللجنة الشعبية العامة للتخطيط تتولى مع اللجنة الشعبية

للمعهد وأمناء اللجان الشعبية فى المؤسسات والشركات المعنية مراجعة

خطط وبرامج الدراسة والتدريب بالمعهد وتقييمها وتعديلها ، وتحديد

الاعداد اللازمة للقبول للدراسة والتدريب وفقا لاحتياجات القطاعين

والقطاعات العامة الاخرى التى يقترحها أمين اللجنة الشعبية العامة

للتخطيط .

وتجتمع اللجنة المذكورة مرتين على الاقل في السنة بدعوة من أمين النفط ويتولى أمين اللجنة الشعبية للمعهد اعداد جدول أعمال اللجنة في المسائل المبينة أعلاه مشفوعا بالدراسات والاقتراحات اللازمة لذلك ، ويجوز للجنة المذكورة أن تشكل لجانا فنية من داخل القطاعين لبحث مسائل معينة .

مادة (٧)

مدة الدراسة بالمعهد ثلاث سنوات تكون الاولى منها تمهيدية والسنتان التاليتان للدراسة المتخصصة ، ويكون القبول في هذا النظام لحملة الشهادة الاعدادية فما فوق ، أو ما يعادل ذلك وذلك طبقا للاسس والضوابط التي تحددها لائحة داخلية تصدر بقرار من اللجنة الشعبية للمعهد معتمدة من أمين النفط .

مادة (٨)

تصدر اللوائح المتعلقة بنظم الدراسة والتدريب بالمعهد بقرار من أمين النفط بناء على اقتراح اللجنة الشعبية للمعهد .
ويراعى عند اعداد هذه اللوائح ما يلي :

أ) التركيز على التخصصات المطلوبة في القطاعين وايجاد المرونة اللازمة لحذف أو اضافة أى تخصص وفقا لحاجة القطاعين الفعلية .

ب) التركيز على الجانب التطبيقي في الدراسة والتدريب والعمل الميداني بالحقول والموانئ والمصانع النفطية كأساس تقوم عليه مناهج الدراسة والتدريب بالمعهد مع الاهتمام بالقدر اللازمة من التكوين النظرى .

وتبين لوائح المعهد القواعد المتعلقة بمناهج وبرامج التدريب والتأهيل ومدتها ومواد الدراسة وتقسيمها والشروط الواجب توفرها فى القائمين على التدريس والتدريب به .

مادة (٩)

يجوز للمعهد أن يقيم دورات تدريبية تأهيلية لمستخدمى القطاعين تتراوح مدة كل منها ما بين ستة أشهر وسنة بهدف تطوير العاملين فى القطاعين وسد حاجتهما من كافة التخصصات اللازمة ، ويتم الترشيح الى هذه الدورات عن طريق الشركات المعنية فى القطاعين ، على انه

يجوز للقطاعات الاخرى ترشيح متدربين من العاملين التابعين لها ويتم قبولهم بمراعاة الامكانيات المتاحة للمعهد .
وتحدد بقرار من أمين النفط - بناء على اقتراح اللجنة الشعبية للمعهد اجراءات الانتساب الى هذه الدورات ورسوم التدريب بها والامور الاخرى المتعلقة بها .

مادة (١٠)

تكون للمعهد ميزانية سنوية مستقلة يتم تمويلها عن طريق الشركات النفطية العاملة في الجماهيرية وشركات امانة الصناعات الثقيلة ذات العلاقة .

ويصدر بقرار من أمين النفط بيان بتوزيع المبالغ المخصصة لهذا التمويل بين الشركات النفطية العاملة في الجماهيرية وشركات امانة الصناعات الثقيلة ذات العلاقات وتطبق بشأن دفع حصة تلك الشركات في تمويل ميزانية المعهد اجراءات طلبات النقدية الدورية .

مادة (١١)

تخضع حسابات المعهد الى فحص ومراجعة ديوان المحاسبة .

مادة (١٢)

يقوم المعهد بفتح حساب مصرفي أو أكثر في المصارف العاملة في الجماهيرية تؤدي اليه مخصصاته في ميزانيته المعتمدة .

مادة (١٣)

يجل المعهد المنشأ بموجب هذا القرار محل معهد شئون النفط ، وتضم اليه كافة مراكز التدريب العالية التابعة للشركات العاملة في قطاع النفط والشركات ذات العلاقة في امانة الصناعات الثقيلة .
وتؤول الى معهد النفط للتدريب والتأهيل كافة الحقوق والالتزامات المالية التي كانت لمعهد شئون النفط أو عليه ، وكافة الاصول الثابتة والمنقولة به .

مادة (١٤)

الى أن يتم اعتماد ملاك المعهد يعتبر المستخدمون الحاليون بمعهد شئون النفط منقولين الى معهد النفط للتدريب والتأهيل بحكم هذا القرار وبذات أوضاعهم الوظيفية العالية على أن يعال الزائدون عن حاجة المعهد بعد اعتماد الملاك الى امانة الخدمة العامة لتتولى تنسيبهم الى جهات عمل اخرى .

ويصدر بالاحالة قرار من أمين النفط بناء على اقتراح اللجنة الشعبية للمعهد .

مادة (١٥)

تقوم المؤسسة الوطنية للنفط بالتنسيق مع أمانتى النفط والصناعات الثقيلة باعادة تنظيم مراكز التدريب الموجودة حاليا فى الشركات النفطية والشركات ذات العلاقة فى امانة الصناعات الثقيلة قصد وضع خطة مرحلية لضم تلك المراكز الى معهد النفط للتدريب والتأهيل وذلك شريطة أن تتم جميع عمليات ضم تلك المراكز فى موعد لا يتجاوز سنتين من تاريخ صدور هذا القرار ، ويصدر بضم كل مركز قرار من أمين النفط بناء على اقتراح الشركة المعنية واللجنة الشعبية للمعهد .

ويحدد القرار الصادر فى هذا الشأن الاجراءات الواجب اتباعها لاتمام عملية الضم على الوجه الاكمل .

مادة (١٦)

تصرف للدارسين النظاميين بالمعهد « نظام ثلاث سنوات » مكافأة شهرية مقطوعة يتم تحديدها وصرفها وقطعها طبقا للائحة المشار اليها فى المادة (٧) من هذا القرار .

مادة (١٧)

يستحق العاملون الوطنيون بالمعهد علاوة تمييز تحتسب وفقا لما هو معمول به بالنسبة للعاملين بالشركات النفطية .

مادة (١٨)

تحدد مواعيد بدء الدراسة وانتهائها والعطلات الدراسية وعطلة نصف السنة فى المعهد بقرار من أمين النفط بحيث لا تقل مدة الدراسة الفعلية عن ستة وثلاثين اسبوعا فى السنة بما فى ذلك العطلات الرسمية والدينية الواقعة خلال السنة الدراسية .

مادة (١٩)

يمنح خريجو المعهد شهادة تسمى (دبلوم معهد النفط للتدريب والتأهيل) يبين فيها نوع التخصص والتقدير العام ويعينون فى الدرجة الوظيفية المحددة لحملة الشهادة الثانوية الفنية أو ما يعادلها .